مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
CC BY 4.0 License :المشاع الإبداعي
مجلد 4 عدد 1 (2023)

رؤية استشرافية لتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية بالعالم العربي في ظلّ التحولات الذكية في بينات العمل "دراسة تحليلية"

A forward-looking vision to enhance cooperation, coordination and exchange of knowledge partnerships between judicial, security and legal scientific entities in the Arab world in light of smart transformations in the work data "analytical study"

أ.د. جاسم محمد راشد خميس الخديم العنتلي
خبير القانون الجنائي – العميد الأكاديمي لكلية الشرطة الإماراتية
الأستاذ الزائر بجامعة جون مولان ليون – فرنسا
Prof. Jassim Mohammed Rashid Khamis Al-Khadim Al-Antali
Criminal law expert - academic dean of the UAE Police College
Visiting professor at Jean Moulin University Lyon-France
http://doi.org/10.57072/ar.v4i1.91

نشرت في 2023/05/23

المستخلص:

ترمي الدراسة إلى إيجاد أطر للتكامل بين المعاهد والكليات القانونية والأمنية والقضائية في الوطن العربي تمكّنها من مواجهة تحديات الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يشهدها العالم والتي أنتجت مجتمعات تتبنى مفاهيم جديدة تستلزم من تلك الكيانات العلمية التكيف معها بسياسات وبرامج ومشاريع جديدة مشتركة.

فالإشكالية الحقيقية تتبلور في (اللاتكامل) الذي تعمل به تلك الكيانات العلمية فالمعاهد القضائية تؤدي دوراً هاماً في إثراء الجانب المعرفي والمهاري لدي منتسبيها يماثل الدور الذي تقوم به المعاهد الأمنية والأكاديميات والكليات الأمنية، إلا أن كل منهما يعمل كجزر منعزلة، الأمر الذي ينعكس جلياً وواضحاً في عدم قدرة أي من تلك الكيانات – منفردا– على التغلب على كل التحديات المعاصرة مثل الفجوة التكنولوجية، وضعف التمويل، واختلاف الأنظمة التعليمية والمناهج.

لذا هدفت الدراسة إلى تسخير التحولات الذكية في بيئات العمل لإيجاد آلية رقمية افتراضية تعمل على التكامل بين الكيانات القضائية والأمنية بمختلف ربوع العالم العربي، من خلال الاستعانة بالتنبؤات والاستراتيجيات لتحديد الاتجاهات المستقبلية، وذلك بهدف تحديد أفضل الطرق والأساليب للتكامل المعرفي ووضع حد للتحديات في الوطن العربي من خلال التركيز على الابتكار **والتكنولوجيا الحديثة**، كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والروبوتات والميتافيرس (CHATGPT) في التعلم والتدريب المهني والتواصل بين الكليات والمعاهد القانونية والأمنية وإنشاء منصات للتواصل والتفاعل والتعاون والتطوير المهني المستمر المشترك ،بالإضافة إلي العمل المشترك على المشاريع والأبحاث المشتركة والاستفادة من قواعد البيانات والمكتبات الرقمية، وتطوير البرامج التعليمية والتدريبية المهنية المشتركة.

وللإجابة على اشكالية الدراسة وتساؤلاتها، استخدم الباحث المنهج التأصيلي الاستقرائي وذلك لملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات التي تستدعي تحليل اهمية التكامل والتعاون بين الكيانات العلمية العربية وابراز التحولات الذكية الدولية التي يواجهها هذا التكامل.

وستسهم نتائج الدراسة وتوصياتها في اقتراح الحلول والإجراءات لتعزيز التعاون العلمي العربي منها تحديد الأولويات والأهداف المشتركة وإنشاء فريق عمل مشترك للعمل علي تنفيذ المشاريع والبرامج التعاونية وتبادل الخبرات، وتطوير برامج تدريبية مشتركة بين الكليات والمعاهد القانونية

استلم البحث في 2023/05/05 قبل للنشر في 2023/05/15

والأمنية في العالم العربي وبالتالي سيؤثر إيجاباً علي الارتقاء بالمجلات العلمية الصادرة عن تلك الكيانات والارتقاء بها بالتصنيف العالمي Q1، وزيادة الاستشهادات بالأساتذة والخبراء بالإضافة إلي توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع والبرامج والفعاليات المشتركة لضمان نجاحها، وذلك باستخدام التقنية من خلال إيجاد آلية رقمية افتراضية والذكاء الاصطناعي مثل تعلم الآلة والتعلم العميق للتنسيق والتعاون والتكامل يستند إلى الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتحليل البيانات الضخمة، باستخدام أساليب مبتكرة تعزز المكانة المرموقة لتلك الكيانات عالمياً وإقليمياً.

الكلمات المفتاحية: التعاون – الشراكات المعرفية – الكيانات العلمية القضائية/القانونية/الأمنية – التحولات الذكية.

Abstract:

The objective of the study is to find frameworks for integration between legal, police and security institutes and police, legal and judicial colleges in the Arab world to enable them to address the challenges of the knowledge and technological revolution that the world has been witnessing, which has produced societies that adopt new concepts that require colleges and institutes to adapt to them with new policies, programs and joint projects.

The real issue is embodied in the (lack of integration) with which these scientific entities work, judicial institutes play an important role in raising the knowledge and skills of their employees similar to the role played by security institutes, police academies and colleges, but both of them act as isolated islands, which is clearly reflected in the inability of any of these entities – individually - to tackle all contemporary challenges such as the technological gap, poor funding , different educational systems and curricula.

The study also endeavors to utilize smart transformations at work environments to create a virtual digital mechanism that integrates judicial and security entities across the Arab world through the use of predictions and strategies to identify future trends, in order to develop the best ways and methods for Knowledge Integration and put an end to challenges in the Arab world by focusing on innovation and modern technologies, such as artificial intelligence, cloud computing, robots and CHATGPT in learning, professional training, communication between colleges and legal and police institutes, and the establishment of platforms for communication, interaction, cooperation and continuous professional development in addition to joint work on joint projects and research, making the best use of databases and digital libraries, and developing joint vocational educational and training programs.

In the study, the researcher has focused on two main researches, the first is to study the nature of knowledge integration between Arab Scientific entities and the second is to study the frameworks of future integration among Arab Scientific entities.

To answer the problem of the study and its questions, the researcher has used the inductive method for its suitability for such kind of studies, which calls for analyzing the significance of integration and cooperation between Arab Scientific entities and highlighting the international smart transformations faced by this integration.

The results of the study and its recommendations will contribute to suggesting solutions and actions to enhance Arab scientific cooperation, including identifying common priorities and goals, developing a joint working group to function on the implementation of cooperative projects and programs, exchanging experiences, establishing joint training programs between colleges and legal and security institutes in the Arab world and thus will positively have an impact on the upgrading of scientific journals issued by those entities and upgrading them with the Q1 global classification, increasing citations to professors and experts, in addition to providing the necessary funding to support joint projects, programs and events to ensure their success using technologies by creating a virtual digital mechanism, artificial intelligence such as machine learning and deep

learning for coordination, cooperation and integration that is based on artificial intelligence, robots and big data analysis, using innovative methods that enhance the prestige of these entities at the global and regional levels.

Keywords: cooperation - knowledge partnerships-judicial/legal/security scientific entities-smart transformations.

مقدمة:

يحمل القرن الواحد والعشرين متغيرات عديدة منها المعرفية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والأمنية مما يفرض على البشرية الاستعداد له والأخذ بأسباب مواجهتها بجهد جماعي علمي يستشرف المتغيّرات عبر أدوات الاستشراف المستقبلي وما تنذر به من تحدّيات وما تنبئ عنه من فرص.

وتبرز دور الكليات والمعاهد القضائية والأمنية والقانونية في العالم العربي وتتعاظم مسؤولياتها في الاستجابة لتحدّيات هذه البيئة والتفاعل مع تأثيراتها باعتبارها المنهج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، إذ تفرض متغيرات العالم الجديد ضرورة اعادة النظر في بنية التخصصات ونظم البحث العلمي والسياسات والتشريعات بما يخدم عصر اقتصاديات المعرفة (الفضلي، 2021).

لقد أصبح التكامل بين الكليات والجامعات في عالم اليوم بمثابة البنية التحتية للتنمية المستدامة وتحقيق مستقبل أفضل وهو ما طرحته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015 ضمن مشروعها لمستقبل العالم لعام 2030 حيث طالبت بتعزيز التعليم كمؤشر رئيسي لتنمية الشعوب، وبات استثمار الفرص ومواجهة التحدّيات وبناء الاستراتيجيات أساس مسيرته في القرن الحادي والعشرين، مما يجعلنا نخطط لتفادي الأزمات التي ممكن أن تمر بها الكليات والمعاهد المتخصصة مستقبلاً وحتى لا نجد أنفسنا مضطرين فجأة لإحداث تغيّرات لا مفرّ منها في نظمنا التعليمية وبدون سابق تخطيط، فالخيارات المستقبلية تتحدد للاختيار بين القرارات والبدائل المتاحة، فالتغيّر سوف يفرض وتصبح كل المحاولات غير مجدية، كما أصبح مطلوب استشراف وتطلع آفاق جديدة نحو مستقبل أفضل للكليات والمعاهد العربية، إذ يحقق استشراف مستقبل هذه الكليات والمعاهد تمكينها من اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ومن ثم التهيؤ أو الحيلولة دون وقوعها ويساعد في استثمار القدرات والموارد والطاقات خاصة ما هو كامن منها (الجبوري، 2022).

فالمعاهد والكليات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتبصّر العلمي الدقيق بالمستقبل وآفاقه البديلة بما يسهم في تطوير رؤاها ووظائفها وأدوارها ومسيرتها انسجاماً مع التحدّيات المحلية والاقليمية والعالمية.

ولقد أصبح من غير الممكن أن تواجه الكليات والمعاهد الأمنية والقانونية والقضائية في الوطن العربي متغيرات القرن الحادي والعشرين بجهود فردية مما يترتب عليه اتساع الفجوة بينها وبين الكليات والمعاهد المتقدمة التي صار عامل التكامل أحد محددات نجاحها المعرفي والبحثي.

لقد ترتب على التقدم العلمي والتكنولوجي العديد من التغيّرات التي انعكست على جميع مجالات المجتمع ومن بينها التعليم بمراحله المختلفة، وأصبح من الضروري التركيز على اكساب الطلاب قدرات ومهارات التعامل مع التكنولوجيا والمعلوماتية، علماً ان التغيّرات العلمية والتكنولوجية الحالية أدّت إلى تغير معايير تقييم الجامعات وتحولها من المعايير المحلية إلى المعايير العالمية وبات تقييم أي جامعة أو كلية أو معهد قائم على مدى قدرة تلك الجامعة أو المعهد على توظيف التقنيات الحديثة في التعليم واساليب مبتكرة في التدريس.

فالثورة التكنولوجية ساهمت في تزايد انتاج المعرفة بكل أنواعها حتى أصبحت الأمم تصنف بأنها دول غنية أو فقيرة بقدر ما تمتلكه من معرفة، وهو ما فرض على التعليم إجراء تحديث للمناهج والمواد الدراسية ومراجعة عملية التدريس بحيث تسهم في تأسيس كوادر تأمن بالابتكار والابداع وتمتلك المقدرة على توظيف التقنيات العلمية الحديثة التي تتماشى مع الواقع الدولي الجديد (الخولي، 2020).

ويتزايد اليوم الاهتمام بالتحول الذكي وتطوير بيئات العمل في الكيانات القضائية والقانونية والأمنية بالوطن العربي، وذلك لتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية بينها،

وتعمل هذه الدراسة على استكشاف الطرق الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعرفة بينها، وذلك من خلال الاستفادة من التحولات الذكية في بيئات العمل، كم خلال تحليل الأدوات والتقنيات الحديثة التي يمكن استخدامها لتحسين التعاون والتنسيق بين هذه الكيانات، وكذلك دراسة الأساليب الفعالة لتبادل المعرفة والخبرات بينها، بغرض تعزيز التعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية في الوطن العربي، وتحسين الشراكات المعرفية بينها، مما يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق العدالة الناجزة (خليل، 2020).

إشكالية الدراسة:

أصبح من غير الممكن أن تواجه الكليات والمعاهد القانونية والقضائية والأمنية العربية متغيرات العالم الجديد وتأثيراته والتي يزداد حجمها وقوتها يوما بعد يوم بجهود فردية، مما يترتب عليه اتساع الفجوة بين هذه الكليات والمعاهد ومثيلاتها في الدول المتقدمة وانعكاس ذلك سلباً على المجتمعات العربية.

وتفرض تلك المتغيّرات اختيار أفضل الطرق والبدائل العلمية التي تساعد مستقبلاً في استثمارها من أجل تحقيق الجودة والتميز، وبناء عليه جاءت هذه الورقة كمحاولة علمية من أجل استشراف مستقبل منظومة الكليات والمعاهد الأمنية والقانونية والقضائية في الوطن العربي في ضوء التحولات الذكية الجديدة وتقديم رؤية مستقبلية لها.

وعليه تتبلور إشكالية الدراسة في عدم وجود تعاون وتنسيق وتبادل معرفي بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية في العالم العربي، ويمكن تحليل هذه الإشكالية إلى عوامل:

1. التغيّرات التكنولوجية تتطلب تطوير استراتيجيات جديدة للتعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية.
2. التحدّيات المعاصرة تتطلب تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الكيانات لتعزيز التنافس العالمي.
3. الحاجة إلى تطوير المهارات والكفاءات للتعامل مع المتغيّرات لتحليل الاحتياجات وتحديد أفضل الأساليب والقدرات.

تساؤلات الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس التالي:

ما الرؤية المستقبلية للتكامل المعرفي بين الكليات والمعاهد القضائية والقانونية والأمنية العربية في ضوء التحولات الذكية الجديدة؟

وينبثق من التساؤل الرئيس السابق عدد من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي المتغيّرات التي أثّرت على المنظومة المعرفية للكليات والمعاهد العربية؟
2. كيفية استخدام التقنيات الذكية والحلول الرقمية لتعزيز التعاون بين الكيانات العلمية المختلفة وتحسين جودة العمل القضائي والقانوني والأمني والبحثي والتعليمي؟
3. ماهي التحدّيات التي تواجه الكيانات العلمية في التعاون والتنسيق، وكيف يمكن التعامل مع هذه التحدّيات باستخدام التكنولوجيا والحلول الرقمية؟
4. ما هي الممارسات الجيدة في هذا المجال وتحليل النتائج المحتملة من استخدام التقنيات الذكية والحلول الرقمية في تحسين التعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية المختلفة؟
5. ماهي آلية العمل المناسبة لإنجاح التكامل المعرفي بين الكليات والمعاهد العربية؟

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين، أهمية علمية، وأهمية عملية، كالتالي:

- **الأهمية العلمية:**

تظهر أهمية الدراسة في محاولتها تقديم رؤية علمية تحليلية لآفاق التعاون والتكامل بين الكليات والمعاهد الأمنية والقضائية والقانونية في الوطن العربي وبما ينسجم مع تحولات

العالم بفعل الثورة التكنولوجية والمعرفية التي جاءت بمفاهيم علمية ومعرفية جديدة تستدعي التكيّف معها بأنظمة معرفية حديثة تستجيب للواقع الدولي الجديد وتساهم في تنمية المجتمعات العربية التي باتت بحاجة إلى أنظمة معرفية تخصصية جديدة تلبي تطلعاتها المستقبلية.

- **الأهمية العملية:**

كما تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز أهم التحدّيات والمتغيّرات التي تواجه المنظومة المعرفية للكليات والمعاهد العربية المتخصصة والتي باتت في حاجة لبرامج تعليمية وتدريبية جديدة.

ومما يزيد من اهمية هذه الدراسة أنها تسلط الضوء على آفاق التعاون العلمي بين الكليات والمعاهد العربية والتي تسمح لها بمنافسة مثيباتها الكليات والمعاهد في الدول المتقدمة، في هذا السياق يمكن للدراسة أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأهداف، حيث يمكنها توفير نظرة شاملة للتحولات الذكية في بيئات العمل ومدى تأثيرها على الكيانات العلمية القضائية والأمنية، كما يمكن للدراسة أن تحدد أهمية التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية بين هذه الكيانات وتحديد العوائق التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

ومن خلال تحليل النتائج والاستنتاجات تقدم الدراسة توصيات وحلول عملية لتحسين التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية بالوطن العربي، وبالتالي سيكون للدراسة أهمية كبيرة في دفع هذه الكيانات العلمية نحو الأمام في عالم متسارع التغير بجميع متحولاته ومتغيراته.

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:

رفع مستوى التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية بالعالم العربي.

وتتدرج أسفل هذا الهدف الرئيس جملة من الأهداف الفرعية، والتي يمكن إجمالها في:

1. الوقوف على واقع الكليات والمعاهد العربية الراهن والتحدّيات والفرص للتعاون والتكامل المعرفي.
2. تعزيز التعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية والقضائية والأمنية في مجال إعداد وتطبيق السياسات والإجراءات القانونية والأمنية والاستفادة من التحولات الذكية لتعزيز البرامج المشتركة والاستفادة من الخبرات وقواعد البيانات والمجلات المحكمة.
3. تعزيز الشراكات المعرفية بين الكيانات العلمية والقضائية والأمنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتطوير حلول مبتكرة وذكية لمواجهة التحدّيات والتكامل بين الكيانات.
4. تطوير القدرة على التعلم والتكييف مع التحولات الذكية وتنمية المهارات الرقمية والذكية والوقوف على أبرز مشاريع التكامل بين الكيانات العلمية العربية.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة سيتم الاعتماد على المنهج التأصيلي الاستقرائي بوصفه المنهج الأكثر ملائمة لمثل هذه الدراسات الاستشرافية، حيث يساعد التحليل على توفير إطار عمل مناسب لتعزيز التعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية المختلفة وتعزيز الشراكات المعرفية في بيئات العمل التي تتميز بالتحولات الذكية وذلك للارتقاء عالميا بتاك الكيانات في ربوع العالم العربي.

مصطلحات الدراسة:

- التعاون: يشير إلى العمل المشترك بين شخصين أو أكثر أو مؤسسات مختلفة بهدف تحقيق هدف مشترك، ويتطلب التعاون التوافق والتفاهم والاحترام والتواصل الفعال بين الأطراف المشاركة.
- التنسيق: يشير إلى عملية ترتيب العناصر بطريقة منظمة وجميلة.
- التعاون والتكامل المعرفي: يشير إلى الجهود المشتركة بين الكيانات العلمية للعمل معاً في تحقيق أهداف مشتركة، مثل تطوير التقنيات والبرامج الجديدة، أو إنتاج بحوث ودراسات جديدة.

- الكيانات العلمية: تشير إلى المؤسسات والجامعات والمراكز البحثية الكيانات من الكليات والمعاهد القضائية والقانونية والأمنية التي تعنى بإنتاج العلم والمعرفة، وتسعى إلى تحقيق تقدم في مجالات العلوم المختلفة.
- الكيانات القضائية: هي المعاهد والأكاديميات والمراكز القضائية التابعة لوزارات العدل بالدول العربية.
- الكيانات القانونية: هي المعاهد والأكاديميات والكليات والمراكز البحثية التابعة لوزارات التعليم العالي بالدول العربية.
- الكيانات الأمنية: المعاهد والأكاديميات والكليات والمراكز البحثية التابعة لوزارة الداخلية أو الأجهزة الأمنية الأخرى بالدول العربية.
- التحولات الذكية: تشير إلى الثورة الرقمية التي يشهدها العالم حالياً، والتي تتضمن استخدام التقنيات الذكية مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة، لتحسين العمليات وتسهيل الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات.
- التطور التكنولوجي: يشير إلى الجهود المستمرة لتحسين التقنيات وتطويرها، والتي تشمل الأبحاث والابتكارات والتحسينات المستمرة في مجالات العلوم المختلفة، مثل التقنيات الحيوية والإلكترونية والنانوية والحاسوبية.
- المعرفة العلمية: تشير إلى المعرفة والمعلومات التي تم إنتاجها وتجميعها وتحليلها من خلال الأبحاث والدراسات العلمية، والتي تمثل الأساس لتطوير التقنيات والمنتجات الجديدة، وتحسين العمليات في التعاون.
- تبادل الشراكات المعرفية: هو مصطلح يشير إلى عملية التعاون بين المؤسسات ومنظمات مختلفة لتبادل المعرفة والخبرات والموارد المختلفة، وذلك بهدف تحقيق أهداف محددة مشتركة ويتحقق هذا التبادل من خلال الاتفاقيات والشراكات بين المؤسسات (محمد، 2019).

خطة الدراسة:

قسمت الدراسة لثلاثة أجزاء رئيسة، الجزء الأول وهو الإطار العام للدراسة وتناولنا فيه إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها ومنهجها ومصطلحاتها، أما الجزء الثاني فكان الإطار النظري للدراسة والذي تم تقسيمه بدوره لثلاثة مباحث، الأول تناول الواقع الحالي للتحدّيات التي تواجه الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية بالعالم العربي، أما المبحث الثاني فأبرز أهم التحولات الذكية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التعليم والتدريب والبحث العلمي، أما المبحث الثالث فركز على مقترح الدراسة بإنشاء منصة رقمية لتوحيد الجهود العربية، أما الاطار التطبيقي فتمثل في المبحث الثالث من الدراسة الذي تناول الدراسة الميدانية وتحليل النتائج الناجمة عنها، بالإضافة لاستعراض اهم نتائج وتوصيات الدراسة في الخاتمة.

المبحث الأول: تحدّيات التعاون بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية بالعالم العربي

أولاً: تحدّيات التعاون والتكامل المعرفي:

تواجه المعاهد والكليات والمعاهد والمراكز القضائية القانونية والأمنية في الوطن العربي العديد من التحديات، ومن أبرز هذه التحديات:

1. **الفروق الثقافية واللغوية:**

تختلف اللغات والثقافات بين البلدان العربية، مما يؤدي إلى صعوبة التواصل والتفاهم بين المؤسسات التعليمية والأمنية في هذه البلدان (عمرو، 2019).

2. **القوانين والأنظمة:**

يوجد اختلاف في القوانين والأنظمة القانونية والأمنية بين الدول العربية، مما يؤثر على التعاون والتنسيق بين المؤسسات في هذه الدول.

3. **الإجراءات الإدارية:**

قد تواجه المؤسسات التعليمية والأمنية صعوبة في الحصول على الموافقات الإدارية اللازمة لتبادل المعلومات والخبرات، وهذا يعيق التعاون بينها.

4. **الثقة والتعاون:**

تعتبر بناء الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والأمنية أمرًا مهمًا، ولكنه يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرًا، وبعض المؤسسات قد تواجه صعوبة في بناء هذه الثقة.

5. **الإمكانيات الفنية والتقنية:**

قد تواجه المؤسسات التعليمية والأمنية صعوبة في استخدام التكنولوجيا المتطورة لتحسين التعاون والتنسيق بينها، وقد يكون هناك اختلاف في مستوى الإمكانيات الفنية والتقنية بين الدول العربية (الدوسري، 2021).

لتجاوز هذه التحديات، يمكن للمؤسسات التعليمية والأمنية العربية تطوير خطط عمل وبرامج تعاونية واضحة، وتبادل المعلومات والخبرات، والاستفادة من التكنولوجيا الذكية.

ثانياً: تحليل المتغيّرات في بيئة العمل داخل الكيانات العلمية محل الدراسة:

يشير تحليل سوات إلى التحدّيات والفرص لتعزيز التعاون بين الكليات والجامعات والمعاهد القانونية والأمنية بالوطن العربي في ظل التقنيات الذكية.

يواجه التعاون بين الكليات والجامعات والمعاهد القانونية والأمنية في الوطن العربي تحدّيات وفرص في ظل التقنيات الذكية، ويمكن تحليلها كما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
– توافر خبرات متعددة في المؤسسات المختلفة. – توافر التقنيات الحديثة لتحقيق التعاون والتنسيق. – إمكانية تحليل البيانات الضخمة للحصول على معلومات دقيقة ومفيدة. – إمكانية مشاركة الموارد والخبرات بين المؤسسات المختلفة. – إمكانية التواصل والتعاون عن بُعد.	– عدم توافر البرامج والأجهزة اللازمة لتحقيق التعاون بين هذه المؤسسات في بعض الدول العربية. – الفروق الثقافية واللغوية والقانونية بين المؤسسات المختلفة. – تعقيد بعض التقنيات والصعوبات التي يواجهها بعض العاملين في المؤسسات لاستخدام هذه التقنيات. – عدم التزام بعض المؤسسات بتبادل المعلومات والموارد. – يمكن تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات بتحسين نقاط الضعف المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، يمكن توفير البرامج والأجهزة اللازمة لتحقيق التعاون وتطوير مهارات العاملين في المؤسسات لاستخدام هذه التقنيات بشكل فعال. كما يمكن تحسين التواصل بين المؤسسات المختلفة وتعزيز تبادل المعلومات والموارد بينها. وفي النهاية، يتطلب تحقيق التعاون الفعال بين هذه المؤسسات إرادة سياسية واضحة.

التحديات	الفرص
– عدم توفر بيئة قانونية مناسبة لتحقيق التعاون بين هذه المؤسسات في العديد من الدول العربية. – عدم توافر الأجهزة والبرامج اللازمة لتحقيق التعاون الفعال بين هذه المؤسسات. – عدم وجود خطط مشتركة بين هذه المؤسسات لتحقيق التعاون والتنسيق في استخدام التقنيات الذكية. – تفاوت في الكفاءة التقنية بين المؤسسات المختلفة.	– توفير بيئة قانونية مناسبة وخلق الإرادة السياسية لتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات. – استخدام التقنيات الذكية المتاحة حالياً لتحقيق التعاون الفعال بين هذه المؤسسات. – توفير البرامج والأجهزة اللازمة لتحقيق التعاون بين هذه المؤسسات. – وجود الإرادة والرغبة لتنسيق الجهود وتحقيق التعاون بين هذه المؤسسات. – توفير التدريب والتعليم المستمر للعاملين في هذه المؤسسات لتطوير مهاراتهم التقنية. – بشكل عام، يتطلب تحقيق التعاون الفعال بين هذه المؤسسات استراتيجية واضحة وإرادة سياسية واضحة، بالإضافة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة المتاحة حالياً. يجب توفير البرامج والأجهزة اللازمة وتنسيق الجهود لتحقيق التعاون الفعال وتعزيز الأمن والعدالة في الوطن العربي.

المبحث الثاني: الحلول الذكية لتوحيد الجهود القانونية والأمنية العربية

أولاً: الواقع الحالي للحلول الذكية:

1. الحوسبة السحابية وتكوين قواعد البيانات Big Data:

كيف تفعل الحوسبة السحابية والمنصات الرقمية لتفعيل التعاون الأكاديمي بين الجامعات والكليات والمعاهد تعمل الحوسبة السحابية والمنصات الرقمية على تمكين التعاون الأكاديمي بين الجامعات والكليات والمعاهد عن طريق توفير مجموعة من الأدوات والميزات التي تساعد على تسهيل التواصل والتعاون بين المستخدمين.

- تتيح المنصات الرقمية للطلاب والأساتذة والموظفين في الجامعات والكليات والمعاهد الوصول إلى مواد الدراسة والمصادر التعليمية عبر الإنترنت، وهذا يجعل العملية التعليمية أكثر فعالية ومرونة.
- تتيح المنصات الرقمية إنشاء مجموعات ومنتديات حوارية لتسهيل التواصل بين الطلاب والأساتذة والموظفين، ويمكن استخدام هذه المنصات لإنشاء مجموعات دراسية ومشاركة الملفات والأفكار والأسئلة والإجابات.
- تتيح المنصات الرقمية إنشاء بيئات تعليمية متكاملة تضم أدوات تفاعلية مثل المحاضرات المباشرة والمناقشات الجماعية والتدريبات العملية، وهذا يساعد على تحسين جودة التعليم والتواصل بين الأساتذة والطلاب.
- تتيح الحوسبة السحابية إنشاء بيئات تعاونية تمكن الأساتذة والباحثين في المجال الأكاديمي من التعاون على مشاريع البحث والنشر العلمي، وهذا يساعد على تحسين جودة الأبحاث وتحقيق نتائج أكثر دقة وفاعلية.

- تتيح المنصات الرقمية إمكانية إدارة المواعيد والمهام والمشاريع الأكاديمية، وهذا يساعد على تنظيم العملية التعليمية والتحسين والتطوير (Arif ،2019).

2. الروبوتات الذكية ودعم جهود البحث العلمي – Chat gpt – نموذجاً:

كيفية تفعيل الشات جي بي تي لخدمة التعاون بين الجامعات والكليات والمعاهد العالم العربي، لتفعيل خدمة الشات جي بي تي للتعاون بين الجامعات والكليات والمعاهد في العالم العربي، يمكن اتباع الخطوات التالية:

- تحديد المؤسسات التعليمية المشاركة: يجب على المؤسسات التعليمية المشاركة في الخدمة الاتفاق على الانضمام إلى هذه الخدمة وتحديد الموارد المادية والبشرية المخصصة لها.
- الاتصال بموفر خدمة الشات جي بي تي: يمكن الاتصال بمزودي خدمة الشات جي بي تي والاستفسار عن الخيارات المتاحة لخدمة التعاون بين المؤسسات التعليمية.
- تنفيذ الخطة والتدريب: يتم تنفيذ الخطة المتفق عليها بين المؤسسات المشاركة، ويتم تدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب على استخدام الخدمة بشكل صحيح.
- إعداد البيئة اللازمة: يجب تهيئة البيئة اللازمة لخدمة الشات جي بي تي، مثل توفير الأجهزة والبرامج والاتصال بالإنترنت بجودة عالية.
- البدء في استخدام الخدمة: بعد تحديد المؤسسات المشاركة وتنفيذ الخطة وتحضير البيئة اللازمة، يمكن البدء في استخدام خدمة الشات جي بي تي لتحسين التعاون والتواصل بين المؤسسات (Biswas, 2023).

3. التعليم والتدريب باستخدام الميتافيرس Metaverse:

ميتافيرس هي منصة إلكترونية تهدف إلى تمكين التعاون بين الجامعات والكليات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الوطن العربي. وتوفر المنصة العديد من الخدمات للمؤسسات التعليمية، بما في ذلك:

- تبادل الخبرات والمعرفة: يمكن للجامعات والكليات المشاركة في ميتافيرس تبادل المعرفة والخبرات في مجالات متعددة، من خلال منصة إلكترونية تسهل الاتصال بين المؤسسات.
- تطوير البرامج التعليمية: يمكن للمؤسسات التعليمية استخدام ميتافيرس لتطوير البرامج التعليمية، وتحديثها بما يتوافق مع احتياجات السوق وتطورات الصناعة.
- تنظيم الفعاليات الأكاديمية: يمكن للمؤسسات التعليمية تنظيم الفعاليات الأكاديمية، مثل المؤتمرات وورش العمل، باستخدام منصة ميتافيرس.
- التعاون في البحث العلمي: يمكن للمؤسسات التعليمية استخدام ميتافيرس لتسهيل التعاون في البحث العلمي، وتبادل الأفكار والخبرات في مجالات مختلفة.
- التدريب والتطوير المهني: يمكن للمؤسسات التعليمية استخدام ميتافيرس لتقديم التدريب والتطوير المهني للطلاب والموظفين، وتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم (Lee, 2021).
- بشكل عام، يمكن لميتافيرس أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز التعاون والتفاعل بين الجامعات والكليات في الوطن العربي، وتعزيز جودة التعليم وتحسين فرص العمل في تحسين التعاون بين الجامعات والكليات والمعاهد.

ثانياً: مردود استخدام الحلول الذكية على واقع الجهود العلمية القانونية:

سيؤدي تطبيق الحلول الذكية الي ارتفاع مستوى جودة العمل القانوني العربي في مجالات التعليم والتدريب البحث العلمي من خلال:

1. تنظيم ورش العمل والمؤتمرات: يمكن تنظيم ورش العمل والمؤتمرات المشتركة لتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والكليات والمعاهد القانونية والأمنية في الوطن العرب. لتبادل

الخبرات والأفكار والممارسات الجيدة في مجال العدالة الجنائية والشرطة. يمكن لهذه المؤتمرات أن تكون فرصة لعقد شراكات وتحديد المجالات التي تتطلب التعاون المستمر.

2. تطوير برامج تدريبية مشتركة: يمكن تطوير برامج تدريبية مشتركة في مجالات مثل القانون والأمن والشرطة، وذلك لتحسين المستوى المهني والعملي وزيادة فرص العمل للخريجين.
3. التعاون في البحث العلمي: يمكن للكليات والجامعات والمعاهد القانونية والأمنية في العالم العربي التعاون في مجال البحث العلمي وتبادل الأبحاث والدراسات والمنشورات العلمية المتعلقة بالعدالة الجنائية، وذلك لتطوير الممارسات وتحسين الأداء.
4. توفير الدعم اللوجستي: يجب توفير الدعم اللوجستي اللازم لضمان سير العملية التعليمية والبحثية والتدريبية بشكل سلس وفعال، وذلك من خلال توفير الموارد والتقنيات (عبدالله، 2019).
5. تبادل الخبرات: يمكن تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والبيانات والتقارير الخاصة بالقانون والشرطة. يمكن للمؤسسات المشاركة في هذا التبادل الاستفادة من المعلومات الجديدة وتحسين قدراتها.
6. الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يمكن من خلال تلك الحلول للكليات والجامعات والمعاهد القانونية والأمنية في العالم العربي التعاون مع القطاع الخاص في مجالات العدالة الجنائية والشرطة.
7. يمكن استخدام التقنيات الذكية مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحليل البيانات وتقديم النتائج التي تساعد على تحسين نظام العدالة الجنائية وتطوير إجراءات الأمن والسلامة العامة. كما يمكن استخدام التقنيات الحديثة مثل الروبوتات والطائرات بدون طيار لتحسين مستوى الأمن والسلامة في المناطق الحساسة.
8. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام التقنيات الذكية في تحسين عمليات التدريب والتعليم في مجالات القانون والأمن. يمكن استخدام تطبيقات الواقع الافتراضي والواقع المعزز لتحسين تجربة التعليم والتدريب وتعزيز فهم المفاهيم القانونية والأمنية (السلطان، 2018).

وبشكل عام، سيؤدي التعاون بين الكليات والجامعات والمعاهد القانونية والأمنية في الوطن العربي باستخدام التقنيات الذكية إلى تحسين مستوى الأمن والسلامة وتعزيز العدالة والمساواة.

المبحث الثالث: نحو إنشاء منصة رقمية للكيانات العملية القضائية والأمنية والقانونية

ما النموذج الامثل لتعزيز التعاون بين الكليات والمعاهد القانونية والأمنية في الوطن العربي؟

تعتمد الإجابة على هذا السؤال على عدة عوامل، مثل الهدف من التعاون بين الكليات والمعاهد القانونية والأمنية، والتحدّيات التي يواجهها الوطن العربي في مجال الأمن والسلم العام، ونوع التقنيات الذكية التي يمكن استخدامها في هذا السياق.

من الممكن تحديد بعض النماذج العامة التي يمكن استخدامها كنقطة انطلاق، ومن ثم تعديلها وفقاً لظروف كل بلد عربي على حدة. ومن هذه النماذج:

- **البديل الأول:** إنشاء مركز بحثي مشترك بين الكيانات العلمية بالوطن العربي.
- **البديل الثاني:** إنشاء برامج تدريبية مشتركة، فيمكن إطلاق برامج تدريبية مشتركة بين الكليات والمعاهد القانونية والأمنية في الوطن العربي. لتحسين جودة التدريب وتقديم تجارب تعليمية مبتكرة وفعالة.
- **البديل الثالث:** إنشاء منصة إلكترونية مشتركة، حيث يمكن إنشاء منصة إلكترونية تتيح التواصل والتعاون بين الجامعات والمعاهد القانونية والأمنية في الوطن العربي. يمكن استخدام هذه المنصة لتبادل المعلومات والخبرات والبحوث، وتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية المشتركة، وإطلاق المبادرات والحملات

التوعوية المشتركة، ويمكن استخدام التقنيات الذكية السابق ذكرها في المبحث السابق – في هذه المنصة، مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للبيانات، لتحليل وفهم البيانات المشتركة والحصول على نتائج أكثر دقة وفعالية (خليل، 2020).

والبديل الأخير (الثالث) هو ما اختارته الدراسة لفعاليته – وعدم كفاءة التطبيق السابق للبديلين الأول والثاني – حيث يتبلور مقترح الدراسة في إنشاء منصة رقمية افتراضية، تدار من خلال مجلس إدارة بعضوية من ممثلي الكيانات القضائية والأمنية والقانونية بالإضافة لبعض خبراء المجال، بالتنسيق مع اتحاد الجامعات العربية في جامعة الدول العربية[1]، ويقترح أن يكون مقر المنصة دولة المغرب الشقيقة.

أولاً: آليات تصميم المنصة الرقمية العربية الموحدة:

تصميم منصة رقمية لتعزيز التعاون بين الجامعات والكليات والمعاهد القانونية والأمنية بالوطن العربي يتطلب النظر في العديد من العوامل المختلفة والتي تشمل:

1. **الأهداف والغايات:**

يجب تحديد الأهداف الرئيسية للمنصة والغايات التي تريد تحقيقها من خلالها، مثل تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات والبحوث بين الجامعات والكليات والمعاهد القانونية والأمنية.

2. **المحتوى:**

يجب تحديد نوعية وكمية المحتوى الذي سيتم نشره على المنصة، والذي يمكن أن يتضمن مواد تعليمية وبحوث ومقالات ومنشورات وإعلانات وغيرها.

3. **التصميم والواجهة:**

يجب تصميم واجهة المنصة بشكل متجاوب وسهل الاستخدام والتصفح، ويجب أن يكون تصميمها متناسبًا مع الأهداف والغايات والمحتوى الذي يتم نشره عليها.

4. **التقنية:**

يجب اختيار التقنيات المناسبة والتي تتناسب مع الأهداف والغايات والمحتوى، ويجب توفير الحماية الأمنية اللازمة للمنصة وبيانات المستخدمين.

5. **التسويق والترويج:**

يجب تصميم حملة تسويقية وترويجية فعالة للمنصة لجذب الجمهور المستهدف وتعريفهم بفوائدها ومزاياها وتشجيعهم على الانضمام إليها.

6. **الدعم الفني:**

يجب توفير دعم فني للمستخدمين لحل أي مشكلات قد تواجههم عند استخدام المنصة.

7. **الرصد والتقييم:**

يجب تحديد مؤشرات الأداء المؤسسي للمنصة وتحديد معايير الكفاءة والفعالية (السلطان، 2018).

ثانياً: الأثر الإيجابي لإنشاء المنصة الرقمية العربية الموحدة:

ستصبح المنصة المقترحة أحد أدوات القوة الناعمة[2] لتعزيز التعاون بين شركاء المنصة الاستراتيجيين، حيث من المتوقع أن يتزايد التعاون بين الكليات والجامعات والمعاهد القانونية والأمنية في الوطن العربي في المستقبل باستخدام التقنيات الذكية، وسيعزز هذا التعاون التفوق العالمي للوطن العربي في مجالات القانون والأمن والأمان، وفي هذه الحالة، يمكن استخدام القوة الناعمة لتعزيز التعاون بين الجامعات والكليات

[1] اتحاد الجامعات العربية هو منظمة تمثل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في الدول العربية، ويسعى إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الجامعات وتطوير البحث العلمي والتعليم في العالم العربي. تأسس الاتحاد في عام 1964 ومقره الرئيسي في العاصمة اللبنانية بيروت. ويعتبر اتحاد الجامعات العربية جزءاً من جامعة الدول العربية، وهو يضم حالياً أكثر من 300 جامعة ومؤسسة تعليمية في الدول العربية، ويعمل على تعزيز التعاون بينها في مجالات مثل تبادل الخبرات والموارد وتنظيم الفعاليات الأكاديمية والبحثية. كما يسعى الاتحاد لتعزيز الجودة والتميز في التعليم العالي في العالم العربي، وتحسين مستوى التعليم والبحث العلمي وتطويرها لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

[2] تستخدم القوة الناعمة عادةً لتحقيق الهدف من خلال الجذب والإقناع بدلاً من الإجبار.

والمعاهد القانونية والأمنية من خلال التقنيات الذكية على النحو التالي:

- إبراز الفوائد: يمكن استخدام القوة الناعمة لتحقيق التعاون بين هذه المؤسسات عن طريق إبراز الفوائد المشتركة التي سيحصلون عليها من التعاون، على سبيل المثال: يمكن التأكيد على كيفية أن التعاون سيساعد في تعزيز البحوث والتطوير والتعليم وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.
- الاتصال الجيد: يمكن استخدام القوة الناعمة لتحسين الاتصال بين هذه المؤسسات وتعزيز التعاون من خلال تبادل المعلومات والخبرات، على سبيل المثال: يمكن استخدام التقنيات الذكية مثل البريد الإلكتروني والدردشة الفورية لتسهيل التواصل وتحسين التنسيق بين هذه المؤسسات.
- المرونة: يمكن استخدام القوة الناعمة لتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات من خلال المرونة في المفاهيم والأفكار، على سبيل المثال: يمكن استخدام التقنيات الذكية لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين هذه المؤسسات وتحسين التعاون في مجالات مختلفة مثل التدريب والتعليم والأبحاث.
- الإيجابية: يمكن استخدام القوة الناعمة لتحسين التعاون بين هذه المؤسسات من خلال الإيجابية والتحفيز، على سبيل المثال: تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الأمنية والقانونية على مستوى البلدان والمناطق الجغرافية المحيطة بها، من خلال عقد اجتماعات منتظمة لتحديد الاحتياجات والتحدّيات والفرص المتاحة للتعاون والتنسيق.
- توفير فرص التدريب والتعليم المتخصص للموظفين في المؤسسات الأمنية والقانونية، وكذلك للطلاب والخريجين في الكليات والجامعات المعنية، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات.
- تطوير برامج التعاون الأكاديمي بين الكليات والجامعات والمؤسسات الأمنية والقانونية، مثل برامج تبادل الطلاب والأساتذة والباحثين وتطوير برامج مشتركة في المناطق الرئيسية.
- إنشاء شبكات الاتصال المجتمعية والمهنية، وذلك لتعزيز التواصل بين الكليات والجامعات والمؤسسات الأمنية والقانونية، ولتسهيل الوصول إلى الموارد والخبرات المتخصصة.
- تطوير التكنولوجيا وتبادل المعلومات والمعارف والأدوات اللازمة لتحقيق التعاون بين الكليات والجامعات والمؤسسات الأمنية والقانونية، وتطوير أنظمة الرصد والتقييم لتحسين أداء التعاون.
- تعزيز الوعي والتثقيف بين المجتمعات (الشاويش، 2019).

ثالثاً: انعكاس المنصة الرقمية العربية الموحدة على الجهود البحثية للجهات المشاركة:

من المتوقع أن يصب مردود انشاء المنصة الافتراضية المقترحة في صالح تطوير الشراكات بمجال نشر البحوث المحكمة والارتقاء بالتصنيف العالمي بالمجلات المحكمة عالمياً.

ولتطوير الشراكات بمجال نشر البحوث المحكمة والارتقاء بالتصنيف العالمي للمجلات المحكمة عالمياً، يجب اتباع الخطوات التالية:

1. **اختيار المجلات العلمية المحكمة المناسبة:**

ينبغي على الباحثين البحث عن المجلات العلمية التي تناسب مجالهم وتعتبر مرجعاً في مجال أبحاثهم. ويمكن أن يتم الاطلاع على التصنيفات العالمية المختلفة المعتمدة في الجامعات والمؤسسات البحثية لتحديد المجلات الأكثر أهمية وشعبية في مجال الدراسة.

2. **زيادة الجودة والمستوى العلمي للبحوث:**

يجب العمل على رفع جودة البحوث وإجراءها بمهنية عالية، وذلك من خلال تحديد موضوعات بحثية جديدة

ومبتكرة والاعتماد على المنهجيات العلمية الحديثة والأدوات التحليلية المتطورة.

3. **التعاون مع الباحثين والجامعات والمؤسسات الأخرى:**
يمكن للباحثين أن يتعاونوا مع الباحثين والجامعات والمؤسسات الأخرى لزيادة الإنتاجية والجودة العلمية. ويمكن التعاون في إجراء البحوث المشتركة ونشر البحوث المشتركة في المجلات العلمية المحكمة.
4. **تقديم المحتوى الجيد والملائم:**
يجب العمل على تقديم محتوى جيد وملائم للمجلات العلمية المحكمة، بما يتماشى مع المعايير العلمية المعتمدة. ويجب أن تكون البحوث مبتكرة وتحتوي على نتائج جديدة ومفيدة للمجتمع العلمي.
5. **التسويق الجيد للبحوث:**
ستوفر المنصة الجهود التسويقية على الباحثين من خلال الترويج للبحوث والدراسات بشكل فعّال (العتيبي، 2018).

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الحصول على المعلومات اللازمة حول أفضل الممارسات الواجب على الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية اتباعها إتباعها لمواجهة التحدّيات المعاصرة، من خلال إجراء مقابلات استشرافية مع مجموعة من خبراء المجال، بالشكل التالي:

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

أداة الدراسة: طريقة دلفي Delphi method:

لم يعد خافياً أنّ التغيير المتسارع الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة قد أدى إلى تزايد الاهتمام بالمستقبل والذي أضحى اتجاهاً جديداً تضمنته سائر البحوث والدراسات العلمية، فظهرت الكثير من العناوين التي تتناول هذا الاتجاه، كالدراسات المستقبلية Futures Studies أو علم المستقبل Futurology أو بحوث المستقبل Futures Research أو دراسات البصيرة Foresight Studies أو التحركات المستقبلية Mouvements Futures، وغيرها من المرادفات والتي تُعرّف في مجملها بأنها: "مجموعة من الدراسات التي تحاول أن تتنبأ المستقبل، بتنبؤات مشروطة وفق المنهجية العلمية من حيث طبيعته واحتمالاته وأحداثه ومشكلاته، والعلاقات بين متغيراته، وذلك اعتماداً على إمكانية السيطرة وصفياً على اتجاهات الأحداث المعاصرة، وتلمس تطورها في المستقبل القادم" (الحجاوي، 2021).

وقد استخدم المستقبليون في رحلة استشرافهم للمستقبل تقنيات متعددة، لعل من أشهرها تقنية دلفي Delphi Technique، حيث تعد حجر الأساس لبحوث المستقبليات، باعتبارها الأسلوب الأكثر استخداماً في التوقع للمستقبل، حيث تعد أفضل الأساليب وأكثرها فعالية في الحصول على آراء الخبراء واتجاهاتهم وتصوراتهم بشأن التغيّرات المرغوبة لمواجهة ما يتوقع حدوثه في المستقبل[1].

ويعتبر أسلوب دلفي "وسيلة اتصال منظمة بين مجموعة مختارة من الخبراء وأصحاب الاختصاص في ميدان معين، للتنبؤ بالمستقبل عبر العمل التعاوني المنظم لاقتراح الحلول المناسبة لمشكلة معينة دون الحاجة للاجتماع أو المواجهة فيما بينهم".

ويعتمد أسلوب دلفي في توقعه للمستقبل على ما يتنبأ به مجموعة من الأشخاص المشتغلين بالمجال محل البحث أو مجالات مقاربة، أو ما يطلق عليهم مصطلح "الخبراء Experts"، وذلك بأن ترسل لهم بسرية مجموعة من الأسئلة بصيغة استبيانات مسحية (عمرو، 2019).

ويفترض أسلوب دلفي أن من يتم استشارتهم هم خبراء بالفعل، أي قادرين على إجابة الأسئلة المطروحة، على أن يقوم المنسقين (المسهلين Facilitator) بتجميع مقترحات

[1] دلفي معبد في أحد مدن اليونان القديم خصص لعبادة الإله "أبوللو" الذي يرمز إلى قوة العقل، وكان به بعض الكهنة والحكماء الذين يتنبؤون بالمستقبل، فكان اليونانيون يلجئون إلى ذلك المعبد للتنبؤ بمستقبلهم من خلال تفسير الكهنة بمختلف القضايا في الشؤون الشخصية والحربية، وفي النهاية يتكون لديهم رأي عن الاحتمالات المتوقعة. ويعود توظيف أسلوب دلفي في التنبؤ من 1950-1960، وذلك من قبل مؤسسة تدعي (راند)، بغرض التنبوء بمتغيرات الحرب الباردة.

الخبراء وحذف المتشابه وغير المنطقي منها، ثم إعادة عرضهم على الخبراء في جولتين أو ثلاث جولات، حتى يتم التوصل إلى التقاء في الآراء Convergence of Opinions.

والفرضية الرئيسة التي يبنى عليها أسلوب دلفي هي أن الرأي الجماعي أفضل من محصلة الآراء الفردية، بالإضافة أنه يقوم على إستراتيجية استقلالية آراء الخبراء وإخفاء هوياتهم عن بعضهم البعض حرصاً على رفع درجة الحيادية والموضوعية، كما يمكن استخدام أسلوب دلفي وفق طرق متعددة تختلف باختلاف الهدف من الدراسة المستقبلية والتقنية المستخدمة[1].

إلا أن هذه الدراسة اعتمدت نموذج "دلفي للسياسات The Policy Delphi"[2] كأداة معيارية للدراسة، ويتميز ذلك النموذج بأنه لا يسعى إلى الوصول لإجماع في الرأي حول موضوع معين أو إيجاد حل وحيد للمشكلة، بل يسعى للكشف عن اتجاهات واختلافات أساسية بين الخبراء، تفيد في الوصول إلى طرح مجموعة بدائل أو حلول لتدعيم خطط أو سياسات مطروحة أمام صانعو السياسة العامة.

آلية عمل نموذج دلفي للسياسات:

تم تطبيق نموذج الدراسة الميدانية بإتباع عدة خطوات متتالية، يمكن إيجازها بالشكل التالي:

- **عينة الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة في كافة الكيانات القضائية والأمنية والقانونية في شتى ربوع الوطن العربي، ونظراً لاتساع مجتمع الدراسة وصعوبة حصره، فقد تم اختيار "سياسة دلفي" لتحديد عينة الدراسة، كالتالي: في البداية تم تحديد مجموعة أولية من خبراء المجال بواقع 6 خبراء (2 المعاهد القضائية، 2 من الأكاديميات الأمنية، 2 من الكليات القانونية)، وكل خبير منهم رشح مجموعة مصغرة من الخبراء (5 خبراء) في نفس المجال أو مجال مقارب، تم إعداد قائمة بأسماء الخبراء وعناوينهم الإلكترونية (30 شخص)، وإخضاع القائمة لمعايير مناسبة لتقويم مستوى الخبرة (التعليم، سنوات الخبرة، التخصص)، وتم استبعاد بعض الأسماء لعدم استيفائهم شروط الخبرة وصولاً لعينة الدراسة (27 خبير).

وقد روعي في هذه العينة ما يلي:

- إخفاء هوية المشاركين لضمان الحيادية وعدم التحيز.
- أن يضم تشكيل العينة توازن بين أطراف مجتمع الدراسة الثلاثة (قضائي، أمني، قانوني).
- أن تضم العينة مجموعة من الخبراء المتقاعدين بالإضافة للعاملين الحاليين بالمجال.
- أن يضم تشكيل العينة خليط من الجنسيات العربية لضمان التمثيل الجغرافي.

- **استمارة استقصاء الرأي:**

تم إعداد استمارة كأداة لجمع أراء عينة الدراسة، وتم تحكيمها من خلال عدد من المحكمين، وتكونت من 7 أسئلة، وروعي أن تكون استمارة مفتوحة للسماح للخبراء بشرح وجهة نظرهم وإضافة أي تعليقات، تم إعداد رابط إلكتروني، تم توزيع الرابط على عينة الدراسة، تم التحوط بعدم معرفة كل خبير للمشاركين الآخرين لضمان الحيادية وعدم التحيز، تم جمع نتائج الدراسة، وإجراء التحليلات المناسبة عليها.

ثانياً: تحليل اتجاهات المبحوثين حول متغيرات الدراسة:

تستعرض الدراسة في هذا الجزء تحليل إجابات عينة الدراسة على عبارات الاستقصاء، ودلالات ذلك من مؤشرات، كما يلي:

- **المنهجية التحليلية المتبعة:**

1. تحليل النتائج:

---

[1] من هذه الطرق: دلفي التقليدية، مؤتمر دلفي، سياسة دلفي، دلفي القرارات... إلخ.

[2] منذ بداية 1970، استخدام نموذج دلفي في عملية صنع السياسات العامة، في المجالات العسكرية والاجتماعية والصحية والأمنية، نظراً للطبيعة المعقدة للقضايا المتعلقة بصنع السياسة العامة في تلك المجالات، وتتميز هذه الطريقة بأنها منهجية ومنظمة وموثقة أيضاً. وهي تعد – إلى حد ما – تطوير لطريقة العصف الذهني أو Brainstorming إلا أنها لا تتطلب أن يوجد المشاركون وجهاً لوجه ضماناً لعدم تأثر خبير بآراء خبير آخر وفقاً لمركزه أو منصبه أو خبرته.

تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية، وتحديد النتائج الرئيسية التي تختبر فرضية أن التعاون يحتاج إلى المزيد في بيئات العمل الحالية.

2. **تحديد العوامل المؤثرة:**

التوصل للعوامل المؤثرة التي تحول دون تحقيق التعاون الكامل بين الكيانات العلمية، وأهم العوامل التي تؤثر سلباً على التنسيق الفعال.

3. **التركيز على جدوى إنشاء منصة رقمية:**

الكشف عن آراء الخبراء حول على ضرورة إنشاء منصة رقمية تسهل التواصل والتعاون بين الكيانات العلمية في الوطن العربي، وتعمل على تحسين التنسيق وتوحيد المعايير.

4. **تحديد التحديات:**

تحديد التحدّيات المتعلقة بإنشاء هذه المنصة الرقمية، مثل الأمن السيبراني والتوافق التقني، والعمل على تقديم حلول فعالة لهذه التحديات.

5. **الإجراءات المقترحة:**

التخطيط لوضع إجراءات وخطط عمل واضحة لتطبيق هذه المنصة الرقمية، وضمان أنها ستعمل على تحسين التعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية في الوطن العربي.

6. **التوصيات النهائية:**

تقديم توصيات نهائية بناءً على نتائج الدراسة الميدانية، وكيفية تحسين التعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية في الوطن العربي في ظل التحولات الذكية.

- **التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة:**

1. **تحليل نتائج الإجابة على السؤال الأول:**

من وجهة نظرك كيف هو الواقع الحالي للتعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية؟

جاءت غالبية إجابات عينة الدراسة لترى أنه متواضع جداً، ولا يرقى إلى المأمول من تلك الكيانات العريقة، وقد عزى بعض أفراد عينة الدراسة غياب التكامل المعرفي بين تلك الكيانات العلمية لان بعضها يعتمد النظم الأنجلوسكسونية وكيانات اخرى تتبع النظم اللاتينية، مما ينعكس بدوره على اختلاف على مستوى البرامج العلمية والتدريبية.

2. **تحليل نتائج الإجابة على السؤال الثاني:**

ما هي اهم التحدّيات التي تواجه التعاون والتنسيق بين الكيانات المذكورة؟

عدم تحديد قنوات التعاون بشكل واضح وقابل للتنفيذ مع عدم وجود أهداف محددة للعمل عليها، بعض الكيانات العربية لا تمتلك الامكانات العلمية والبنى التحتية التي تساهم في إنجاح التعاون والتنسيق في مقابل كيانات أخرى تمتلك هذه الامكانات المتقدمة، عدم استيعاب فكرة التعاون وأهميتها ونتائجها ولعل ذلك يعطل أداء تلك الكيانات مجتمعة.

3. **تحليل نتائج الإجابة على السؤال الثالث:**

ما هي الفرص التي يمكن ان تنجم عن انضمام غالبية الكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية لمنصة رقمية افتراضية واحدة؟

إيجاد قواعد بيانات مشتركة، تفعيل دور البحث العلمي المشترك لتحقيق أهداف التعاون وتبادل الخبرات، عرض القضايا ذات الاهتمام المشترك، المساهمة ذلك في تأهيل وتدريب الطلبة بشكل احترافي وبما يحقق الأهداف في تخريج كوادر قادرة على مواجهة التحديات، طرح القضايا والآثار المترتبة عليها على المنصة جدير بتوحيد الجهود مع ضمان توضيح أهمية التعاون من أجل تحقيق الغاية المنشودة.

4. **تحليل نتائج الإجابة على السؤال الرابع:**

من وجهة نظرك ما هي المتطلبات البشرية الواجب توافرها لنجاح المنصة المذكورة؟

التركيز على استقطاب المتميزين في مجالهم والاستعانة بأصحاب الخبرات مع تعيين ضباط ارتباط بين الأجهزة الأمنية والقضائية، ضرورة توافر كوادر وعلميه قادرة برامج علمية مشتركة، جذب المتخصصين في المجال والخبرة، فضلًا عن التخصصات الفنية الداعمة للكيان الوليد.

5. **تحليل نتائج الإجابة على السؤال الخامس:**

ما هي المتطلبات التقنية الواجب توافرها للمنصة المذكورة؟

اختيار التطبيقات التي تساعد في تحقيق أهداف التعاون، ضرورة استخدام التكنولوجيا المتقدمة الجديدة في انتاج المعرفة، فهم المزودون دورهم في المحتوى المعروض في المنصة.

6. **تحليل نتائج الإجابة على السؤال السادس:**

ما هي المتطلبات الادارية والتنظيمية لفاعلية المنصة الرقمية؟

إنشاء جهاز إداري خاص للمنصة توزع فيه المهام والوظائف على من يتم اختيارهم من الأجهزة المشتركة في المنصة لتعزيز الانتماء وتذليل العقبات، ضرورة توافر كوادر ادارية عربية لبناء خطة استراتيجية موحدة لتطوير البرامج لتعليمية، وضع السياسات والتشريعات المناسبة لإنجاح فرص التعاون والتكامل المعرفي، الوضوح في طرح الفكرة وقضيتها، العمل على تغيير الثقافة التنظيمية السائدة بين العاملين بتلك الكيانات كيلا تقاوم فكرة التعاون بل تدرك القيمة المضافة لهم من تنسيق الجهود وتوحيدها تجاه أهداف محددة.

7. **تحليل نتائج الإجابة على السؤال السابع:**

هل لديك أي مقترحات اضافية لضمان فعالية المنصة الافتراضية الموحدة للكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية العربية؟

فتح المنصة للعامة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها، سرعة انجاز المنصة، تشكيل لجنة مشرفة متفرغة ممثلة لكافة المجالات الثلاثة، أن تكون المنصة تحت مظلة جامعة الدول العربية لضمان تحقيقها لأهدافها.

نتائج الدراسة:

تترتب على دراسة تعزيز التعاون بين الكيانات العلمية الكليات والمعاهد القانونية والأمنية في الوطن العربي في ظل التقنيات الذكية عدة نتائج إيجابية، ومنها:

1. أن التعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية في الوطن العربي يحتاج إلى المزيد في ظل التحولات الذكية في بيئات العمل الحالية.
2. أن تعزيز التعاون والتنسيق بين الكيانات العلمية والقانونية والأمنية، والعمل على تبادل المعلومات والبيانات وتحليلها بشكل مشترك، سيساعد على تحسين جودة البحوث والدراسات وتحديد الاحتياجات الأمنية والقانونية.
3. الأدوات والتقنيات الذكية التي يتم استخدامها في مجالات الأمن والقانون والعلوم، وتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال، تحتاج للتطوير والتحديث لتواكب التحدّيات الحالية.
4. توسيع نطاق العمل العلمي والقانوني والأمني في الوطن العربي، سيؤدي لتوحيد الجهود لمكافحة الجريمة والإرهاب والجرائم الإلكترونية.
5. أن تطوير مهارات وقدرات العاملين في مجالات العلوم والأمن والقانون، يساعد على تحسين الكفاءة والفاعلية في العمل والتعامل مع التحدّيات الأمنية والقانونية الحديثة.
6. حتمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات العلوم والأمن والقانون، والعمل على تطوير العلاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الأخرى في العالم.
7. أن توفير بيئة علمية وأمنية مناسبة للعمل والدراسة في الوطن العربي، وذلك يساعد على تحسين جودة الحياة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

توصيات الدراسة:

يمكن الاستنتاج من تناولنا لدراسة رؤية استشرافية لتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية بالعالم العربي في ظل التحولات الذكية في بيئات العمل الآتي:

1. توصي الدراسة بإنشاء منصة رقمية موحدة في العالم الافتراضي، تحت مسمى "المنصة العربية للكيانات العلمية القضائية والأمنية والقانونية"، توجه الدعوة لعضويتها لكافة تلك الكيانات العلمية، تحت مظلة جامعة الدول العربية، بهدف الارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق بين الكيانات.
2. تضم المنصة ميزات مثل الدردشة والمنتديات وقاعدة بيانات مشتركة للمعلومات والبحوث والإحصائيات، وتوفير وسائل لتبادل الخبرات والممارسات العالمية، وبالتالي ينعكس علي جودة العمل القضائي والأمني والقانوني، وتسهيل تنسيق الجهود المشتركة والارتقاء بمجالات التعاون عالمياً.
3. تشكيل جنة استشارية تعمل علي تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية بالعالم العربي في ظل التحولات الذكية، من خلال تضمين مختصين في مجالات متعددة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات البيانية، والبيانات الضخمة، والميتافيرس، حيث تهدف اللجنة إلي توفير بيئة تعاونية وتنسيقية بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية في العالم العربي، وتشجيع تبادل الخبرات والمعرفة والممارسات العالمية ودعم التدريب ودعم تنظيم البرامج المشتركة وتنظيم المؤتمرات والندوات وتعزيز البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي وتبادل المعلومات والتحليلات في العالم العربي.
4. ضرورة تطوير القدرات التقنية للكيانات العلمية القضائية والأمنية بالعالم العربي، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع البيانات وتحليلها وتبادلها بين الأطراف.
5. ضرورة تحفيز التعاون بين الكيانات العلمية القضائية والأمنية في الوطن العربي، وتحفيز إنشاء شراكات مع جهات مماثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التكامل والتعاون المثمر.
6. تعزيز الحوكمة الرقمية وتبني الأدوات الذكية في الكيانات العلمية القضائية والأمنية بالعالم العربي، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للبيانات لتحسين عمليات التحقيق والمراقبة والأمن وتبادل المعرفة بين الكيانات.
7. ينبغي دعم البحث والتطوير في مجال الأمن الرقمي من خلال توفير الدعم المالي والفني للأبحاث العلمية في مجال الأمن الرقمي، والذي يمكن أن يشمل تأمين الأجهزة والبرامج اللازمة والتكنولوجيا المتعلقة بالأمن الرقمي، بالإضافة إلى إنشاء مراكز بحثية متخصصة.
8. توفير الفرص التدريبية والتعليمية للتعاون المعرفي من خلال برامج التعليم العلمي وورش العمل والدورات التدريبية المختلفة.
9. تشجيع التحول الرقمي في الجامعات والمعاهد القضائية والقانونية والأمنية والاهتمام بتطوير الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الأمن الرقمي.

وأخيراً تقترح الدراسة تبني فكرة انشاء منصة رقمية دائمة ومستقلة للأكاديميين القانونين والقضائيين والخبراء تحت مظلة مجلس وزراء العدل العرب، واعتماد فريق إدارة المنصة المشكل من قبل مقدم المقترح.

خاتمة الدراسة:

في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولاً ذكياً على مختلف الأصعدة، يجب على الجامعات والكليات والمعاهد القضائية والأمنية والقانونية في الوطن العربي تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية لمواكبة هذه التحولات والاستفادة منها بشكل فعال.

تتطلب هذه العملية توفير المنصات والأدوات الرقمية التي تسهل التواصل والتبادل بين الجامعات والكليات والمعاهد

القضائية والأمنية، كما يجب توفير الدعم المالي والتقني لتحسين البنية التحتية للتعليم والتدريب الإلكتروني.

ومن المهم أيضاً توفير الدعم الفني والاستشاري للجامعات والمعاهد والكليات والمؤسسات القضائية والأمنية والقانونية في تطوير وتبني التقنيات الحديثة والمبتكرة والتي تساعد على تحسين الأداء والخدمات المقدمة.

ويجب أن تركز هذه الجهود على تعزيز الشراكات المعرفية المستدامة بين الجامعات والكليات والمعاهد القضائية والأمنية، وتبادل الخبرات والمعرفة والبحوث، مع الحرص على تعزيز القدرة على التعلم المستمر والابتكار والتطوير المستدام.

بهذا الشكل، يمكن للجامعات والكليات والمعاهد القضائية والأمنية والقانونية في الوطن العربي أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق التحول الذكي في المجتمعات المحلية والعالمية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمعات.

العلاقة بين الكيانات العلمية والقضائية والأمنية والقانونية أمراً حيوياً لتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الشراكات المعرفية في العالم العربي، وتعد التحولات الذكية في بيئات العمل تحدياً وفرصة في الوقت ذاته لدعم الأبحاث والبرامج العلمية المشتركة والتعاون في المجلات العلمية المحكمة إن على الصعيد العلمي، يمكن للكيانات العلمية والأكاديمية تبادل الخبرات والمعرفة والتقنيات المتقدمة والبيانات الضخمة، وتطوير برامج تدريب مشتركة، وتبادل الخبرات بين الكفاءات بينهم، كما يمكن تطوير برامج للتعاون في الأبحاث والمشاريع العلمية المشتركة وتنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل للتواصل والتبادل هذا من ناحية.

ومن ناحية أخري، يمكن للكيانات القضائية والأمنية التعاون مع الكيانات العلمية والأكاديمية في مجالات البحث والتطوير والتدريب المهني المشترك، وتطوير أدوات وتقنيات جديدة لتحليل البيانات وتوفير المنصات الإلكترونية لتسهيل التواصل والتبادل المعرفي.

وفي النهاية، يمكن للكيانات العلمية والقضائية والأمنية تعزيز التعاون والتنسيق والتبادل الشراكات المعرفية في العالم العربي من خلال دعم القدرات المالية والتقنية والبشرية لتحقيق الأهداف المنشودة، كما يمكن استخدام الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية لتعزيز التواصل والتبادل وإدارة المعرفة بين الكيانات العلمية، وأخيراً تحسين جودة البحث العلمي وتقديم الأبحاث المبتكرة والمتميزة، والتحكيم على الأبحاث بموضوعية ودقة لتطابق المعايير الدولية للتشرف بمجلات علمية محكمة ذات التصنيفQ1.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- المشعل علي عبدالله. (2019). تحليل التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي في ظلّ التحوّلات الإقليمية. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21.
- إيهاب الحجاوي. (2021). استشراف السياسات الأمنية الإماراتية في مواجهة التحدّيات الإقليمية. المجلة العلمية لجامعة أسيوط، العدد 37.
- حمد العتيبي. (2018). تحليل التحوّلات الأمنية الإقليمية وأثرها على التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة الدراسات الأمنية، العدد 26.
- خالد الدوسري. (2021). الشركات المعرفية والابتكار في الأمن والقضاء. الجامعة العربية المفتوحة.
- خالد محمد. (2019). تحليل التحوّلات الأمنية في العالم العربي وأثرها على التعاون الأمني الدولي. مجلة الدراسات الدولية، العدد 29.
- خلف السلطان. (2018). التحوّلات الأمنية في العالم العربية – تحدّيات التعاون والتنسيق. مجلة الدراسات الأمنية، العدد 27.
- عبد السلام عمروز (2019). التعاون بين الأجهزة الأمنية – الاتجاهات العالمية والتحدّيات المستقبلية. مجلة الدراسات الدولية، العدد 37.
- علي الخولي. (2020). التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الخليج العربي – الواقع والتحدّيات. مجلة الدراسات الأمنية، العدد 30.

- علي خليل. (2020). الابتكار في المؤسسات الأمنية والقضائية – الإطار الإستراتيجي والتحدّيات. منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول).
- محمد الشاويش. (2019). تطوير القطاع العدلي في العالم العربي. مركز الدراسات والبحوث القضائية.
- ناصر الفضلي. (2021). التعاون بين القطاعات الأمنية والقضائية في ضوء التحوّلات الذكية. مجلة أمن الدولة.
- ياسر الجبوري. (2022). التحوّلات الذكية في قطاع العدالة الجنائية – التحدّيات والفرص. الجامعة العربية المفتوحة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Hera, et al Arif .(2019) .A comparison between Google cloud service and icloud.
- Lik-Hang, et al. Lee .(2021) .All one needs to know about metaverse: A complete survey on technological singularity, virtual ecosystem, and research agenda .arXiv preprint arXiv:2110.05352.
- Som S. Biswas .(2023) .Potential use of chat gpt in global warming .Annals of Biomedical Engineering.